

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/43/680*
7 October 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثالثة والأربعون
البند ١٨ من جدول الأعمال

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مسألة الصحراء الغربية

تقرير الأمين العام

١ - اعتمدت الجمعية العامة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، في دورتها الثانية والأربعين ، القرار ٧٨/٤٢ ، ونصه كما يلي :

"إن الجمعية العامة ،

"وقد نظرت بتعمق في مسألة الصحراء الغربية ،

"وإذ تشير إلى حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

"وإذ تشير إلى قرارها ١٦/٤١ المؤرخ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ بشأن مسألة الصحراء الغربية ،

"وإذ تشير إلى القرار AHG/Res.104 (XIX) بشأن الصحراء الغربية^(١) الذي اتخذته مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته

* أعيد إصدارها لأسباب فنية .

(١) للاطلاع على النص ، انظر : القرار ٤٠/٣٨ ، الفقرة ١ .

العادية التاسعة عشرة ، المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٦ إلى ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ،

"وإذ تحيط علما مع التقدير بالجزء المتعلق بالصحراء الغربية^(٢) من البلاغ الختامي لاجتماع وزراء خارجية ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز إلى الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة ، المعقود في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ،

"وقد درست الفصل ذا الصلة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٣) ،

"وقد درست تقرير الأمين العام عن مسألة الصحراء الغربية^(٤) ،

"وإذ تحيط علما مع التقدير بمواصلة عملية المساعي الحميدة المشتركة بين الرئيس الحالي لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام للأمم المتحدة ، التي بدأت يوم ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٦ في نيويورك بهدف تنفيذ قرار المؤتمر (XIX) AHG/Res.104 وقراري الجمعية العامة ٥٠/٤٠ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ و ١٦/٤١ المؤرخ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ،

"١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن مسألة الصحراء الغربية ؛

"٢ - تؤكد من جديد أن مسألة الصحراء الغربية هي مسألة إنهاء للاستعمار ينبغي أن يتم على أساس ممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ؛

(٢) A/42/681 ، المرفق ، الفقرتان ٥٠ و ٥١ .

(٣) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ٢٣ (A/42/23) ، الفصل التاسع .

(٤) A/42/601 .

٣" - تؤكد من جديد أيضا أن حل مسألة الصحراء الغربية يكمن في تنفيذ القرار (XIX) AHG/Res.104 الذي اتخذته مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، والذي يحدد الطرق والوسائل الكفيلة بالتوصل إلى حل سياسي عادل ونهائي للنزاع المتعلق بالصحراء الغربية ؛

٤" - تطلب مرة أخرى ، لهذا الغرض ، من طرفي النزاع ، وهما المملكة المغربية والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ، الدخول ، في أقرب وقت ممكن ، في مفاوضات مباشرة بغية التوصل إلى وقف إطلاق النار لتهيئة الظروف اللازمة لإجراء استفتاء سلمي وعادل لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية ، يجري دون أية قيود ادارية أو عسكرية ، تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ؛

٥" - ترحب بما يبذله الرئيس الحالي لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية والامين العام للأمم المتحدة من جهود للتوصل إلى حل عادل ونهائي لمسألة الصحراء الغربية ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٠/٤٠ ؛

٦" - تحيط علما بالقرار المشترك للرئيس الحالي لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية والامين العام للأمم المتحدة بإرسال بعثة تقنية إلى الصحراء الغربية بغية جمع المعلومات التقنية ذات الصلة والتي تساعدهما على النهوض بأعباء المهمة التي أناطتها بهما الجمعية العامة بموجب قراراتها ٥٠/٤٠ و ١٦/٤١ وهذا القرار ؛

٧" - تدعو الرئيس الحالي لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية والامين العام للأمم المتحدة إلى مواصلة بذل كل الجهود من أجل حمل طرفي النزاع ، وهما المملكة المغربية والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ، على التفاوض ، في أقرب وقت ممكن ووفقا لقرار المؤتمر (XIX) AHG/Res.104 ولقرار الجمعية العامة ٥٠/٤٠ ولهذا القرار ، بشأن شروط وقف إطلاق النار وطرائق تنظيم الاستفتاء المشار إليه ؛

٨" - تناشد المملكة المغربية والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب التحلي بالإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ قرار المؤتمر (XIX) AHG/Res.104 وقراري الجمعية العامة ٥٠/٤٠ و ١٦/٤١ وهذا القرار ؛

٩ - تؤكد من جديد عزم الأمم المتحدة على التعاون التام مع منظمة الوحدة الأفريقية في تنفيذ مقررات منظمة الوحدة الأفريقية ذات الصلة ، ولاسيما القرار (XIX) AHG/Res.104 ؛

١٠ - تطلب إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منسح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل النظر في الحالة في الصحراء الغربية بوصفها مسألة ذات أولوية ، وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين ؛

١١ - تدعو الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى إبقاء الأمين العام للأمم المتحدة على علم بما يتحقق من تقدم في سبيل تنفيذ مقررات منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الصحراء الغربية ؛

١٢ - تدعو الأمين العام إلى أن يتابع الحالة في الصحراء الغربية عن كثب بغية تنفيذ هذا القرار ، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين .

٢ - وهذا التقرير ، الذي يغطي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، مقدم عملا بالفقرة ١٢ من القرار المذكور أعلاه .

٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، أوفد الأمين العام ، إثر مشاورات أجراها مع الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية ، بعثة إلى الصحراء الغربية لجمع معلومات وبيانات تقنية عن الاقليم ، لازمة لوضع مقترحات تتصل بوقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء بدون أية معوقات عسكرية أو إدارية . وقاد البعثة السيد عبد الرحيم أ. فرج ، وكيل الأمين العام ، وضمت موظفين كبار من الأمم المتحدة ومن الامانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية . وقد وفرت نسخة من تقرير البعثة لكل من الأمين العام ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية ، لاستخدامهما الشخصي .

٤ - وأوفد الأمين العام ، كجزء من عملية المشاورات الجارية مع الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية ، مبعوثا إلى لوساكا في شباط/فبراير ١٩٨٨ لإطلاع الرئيس كينيث كاوندا ، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية ، على التطورات المتعلقة بآخر سلسلة من الاتصالات بين الأمين العام وطرقي النزاع . كما جرى إطلاع رئيس منظمة

الوحدة الافريقية على جوانب معينة من النتائج التي توصلت إليها البعثة التقنية الموفدة إلى الصحراء الغربية .

٥ - وفي ٩ و ١٠ نيسان/أبريل ، عقد الأمين العام للامم المتحدة اجتماعا في بروكسل مع الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية لاستعراض التقدم المحرز في المحادثات مع المغرب والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب . وتم التوصل إلى اتفاق حول التدابير الاضافية الواجب اتخاذها لتسهيل وضع مقترحات للتسوية تقدم إلى الطرفين . ونوقشت أيضا مخططات لعقد اجتماعات اضافية مع الطرفين بما في ذلك زيارة الرئيس كاوندا الوشيكة إلى المنطقة . وقد اتخذ الأمين العام الترتيبات اللازمة لكي يرافق السيد فرح والسيد ديالو رئيس منظمة الوحدة الافريقية في زيارته .

٦ - وزار الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية المغرب في ١٣ نيسان/أبريل ، في المرحلة الاولى من رحلته . وبعد إجراء محادثات مع جلالة الملك الحسن الثاني ، توجه رئيس منظمة الوحدة الافريقية إلى تندوف لعقد اجتماع مع السيد محمد عبد العزیز ، الأمين العام للجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب . وزار أيضا ، في أثناء وجوده في المنطقة ، الجزائر وموريتانيا وأجرى مناقشات في البلدين ، مع رئيسي الدولتين ، بوصفهما مراقبين لعملية السلام .

٧ - وفي ٢ أيار/مايو ، قام الأمين العام بزيارة قصيرة إلى المغرب لإجراء محادثات مع جلالة الملك الحسن الثاني بشأن قضايا محددة تتعلق بوجود الادارة المغربية والجيش المغربي في الصحراء الغربية .

٨ - واحتلت مسألة الصحراء الغربية مكانا بارزا في اجتماع الأمين العام مع الزعماء الافارقة في أثناء زيارته لأديس أبابا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ أيار/مايو ، وذلك بالاقتران بمؤتمر القمة السنوي . وناقش المسألة مع الرئيس القديم لمنظمة الوحدة الافريقية ، الرئيس كاوندا ، وكذلك مع الرئيس الجديد لمنظمة الوحدة الافريقية ، الرئيس موسى تراوري ، رئيس جمهورية مالي . وعقدت اجتماعات أخرى مع رؤساء دول الجزائر وموريتانيا وتونس . وأجرى بالاضافة إلى ذلك محادثات مع الأمين العام للجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب .

٩ - وفي ١٠ آب/أغسطس ، اجتمع الأمين العام بمقر الامم المتحدة مع المبعوث الخاص لرئيس منظمة الوحدة الافريقية لوضع الصيغة النهائية لمقترحات السلام المزمع تقديمها

إلى المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب لكي تنظرا فيها . وقامت مقترحات السلام على تحليل دقيق لموقفي الطرفين والهدف منها تشجيع ايجاد حل عادل ونهائي لمسألة الصحراء الغربية طبقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . ووفرت المقترحات إطارا للتوصل إلى وقف اطلاق النار وتهيئة الظروف اللازمة لاجراء استفتاء جدير بالثقة يمكن شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير بدون أية معوقات ادارية أو عسكرية .

١٠ - وفي اليوم التالي ، استقبل الامين العام والمبعوث الخاص للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، في اجتماعين منفصلين ، السيد عبد اللطيف الفيلاي وزير الخارجية والتعاون في المغرب والسيد بشير مصطفى سايب ، عضو اللجنة التنفيذية للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب . وتسلم كل من الممثلين وثيقة تتضمن مقترحات السلام . وطلب من الطرفين الرد على مقترحات السلام قبل ١ أيلول/ سبتمبر .

١١ - واجتمع الامين العام ، مرة أخرى ، مع ممثلي الطرفين في جنيف في ٢٦ آب/أغسطس . والتمس الممثلان اجتماعين منفصلين مع الامين العام للحصول على توضيحات بشأن جوانب مختلفة من مقترحات السلام .

١٢ - وقد نقل السيد عبد اللطيف الفيلاي وزير الخارجية المغربي رد المغرب الرسمي على المقترحات المتعلقة بتحقيق السلم الى الامين العام في ٣٠ آب/أغسطس في جنيف . كما سلم السيد بشير مصطفى سايب الرد الرسمي للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب الى الامين العام في اليوم نفسه . وحمل الردان الموافقة على المقترحات المتعلقة بتحقيق السلم المقدمة من الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ومن الامين العام كجزء من أعمال بعثة المساعي الحميدة التي تهدف الى تحقيق تسوية سلمية لمسألة الصحراء الغربية .

١٣ - وأبلغ الامين العام أعضاء مجلس الأمن ، في بيان أدلى به أمام المجلس في ٢٠ أيلول/سبتمبر ، بأن المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب قد قبلتا المقترحات المتعلقة بتحقيق السلم المقدمة اليهما من قبل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ومن قبل الامين العام . ويرد فيما يلي النص الكامل للبيان الذي أدلى به الامين العام في اجتماع المجلس :

يشرفني أن أبلغ أعضاء مجلس الأمن بأن المملكة المغربية وجبهة البوليساريو ، طرفي الصراع في الصحراء الغربية ، بينما كانتا تقدمان ملاحظات وتعليقات ، وافقتا في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ في جنيف على المقترحات الخاصة بالتسوية السلمية والمقدمة من الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ومني ، وذلك في اطار بعثة المساعي الحميدة التي أظلع بها .

وترمي هذه المقترحات الى النهوض بحل عادل وحاسم لمسألة الصحراء الغربية وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . ووضعت تلك المقترحات في أعقاب سلسلة طويلة من المناقشات التي عقدها الرؤساء المتعاقبون لمنظمة الوحدة الافريقية وعقدتها أنا مع طرفي الصراع بمقتضى الولاية التي أناطتها الجمعية العامة لي في قرارها ٥٠/٤٠ .

وتوفر الاقتراحات التي ترمي الى اعادة السلم في المنطقة اطارا لوقف اطلاق النار وتهيئة الظروف الضرورية لتنظيم استفتاء جدير بالثقة يمكن شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير دون أية قيود عسكرية أو ادارية . وستنظم الامم المتحدة هذا الاستفتاء وستراقبه بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية .

وستنفذ مقترحات السلم بتوجيه من الممثل الخاص للأمين العام بمساعدة مجموعة دعم كبيرة بما فيه الكفاية ، تضم وحدة مدنية ووحدة عسكرية ووحدة أمنية لتمكينه من الاضطلاع بمهامه في التنظيم والمراقبة . وسيحدد الأمين العام تكوين هذه الوحدات في الوقت المناسب بالتشاور مع طرفي الصراع وعلى أساس متطلبات تنظيم ومراقبة الاستفتاء .

وخلال فترة الانتقال ، من وقت بدء وقف اطلاق النار وحتى اعلان نتائج الاستفتاء ، سيكون الممثل الخاص للأمين العام السلطة الوحيدة خصوصا فيما يتعلق بجميع المسائل المتعلقة بالاستفتاء ، بما في ذلك تنظيمه ومراقبته واجراؤه . وبهذه الصفة ستكون له سلطة اتخاذ أية تدابير يعتبرها ضرورية لضمان نزاهة الاستفتاء وحرية الحركة وأمن السكان .

تنص اقتراحات السلم أيضا على وزع فريق مراقبي الامم المتحدة تكون مسؤوليته التحقق من وقف الاعمال العدائية وتنفيذ وقف اطلاق النار ، وتباعد

السجناء ، وتحديد مواقع الطرفين عند تنفيذ وقف اطلاق النار ، وانتقال قواتهما الى المواقع التي يحددها الممثل الخاص . وسيخضع انشاء فريق المراقبين وعمله للمبادئ العامة المنطبقة على عمليات الامم المتحدة لحفظ السلم .

وتنص مقترحات السلم أيضا على وقف اطلاق النار والوقف الكامل للاعمال العدائية حتى تكون عملية الاستفتاء في منأى عن أي تدخل أو تخويف قبل تنظيم الاستفتاء وأثناء حدوثه . وتنص المقترحات أيضا على أن تقوم المملكة المغربية باجراء تخفيض ملائم وملمووس وتدرجي في قواتها في الصحراء الغربية . وستوضع بقية القوات المغربية في مواقع يحددها الممثل الخاص وستكون تحت اشراف فريق مراقبي الامم المتحدة .

وبالمثل ستوضع قوات جبهة بوليساريو تحت اشراف فريق مراقبي الامم المتحدة في مواقع يحددها الممثل الخاص للأمين العام .

وفي المرحلة الحالية لجهودنا يعمل الرئيس الحالي لمنظمة الامم المتحدة وأنا شخصا في وضع بعض التفاصيل العملية النهائية لخطة السلم من أجل تسوية مسألة الصحراء الغربية . ويعتبر التقدم الذي أحرز بالفعل في هذا الصدد نتيجة تمهيدية موفقة ، ومن الضروري دعمها من أجل المحافظة على الزخم اللازم لهذه العملية .

لذلك ، فانني أطلب من مجلس الامن بأن يفوضني في هذه المرحلة بالشروع في تعيين ممثل خاص للصحراء الغربية ، وبذلك يتمكن هذا الممثل الخاص من التعرف بنفسه على حقائق المسألة وعلى خطة السلم .

وفي مرحلة لاحقة ، بعد الانتهاء من وضع خطة التسوية لمسألة الصحراء الغربية ، وتفاصيل درجة تدخل الامم المتحدة في الميدان - أي تقييم العسدد اللازم من المراقبين والموظفين المدنيين والعسكريين - أنوي الرجوع الى مجلس الامن لاطلب منه اعتماد التدابير اللازمة .

١٤ - واستنادا الى بيان الأمين العام ، اتخذ مجلس الامن ، بالإجماع ، القرار ٦٣١ (١٩٨٨) . وفيما يلي نص القرار :

"إن مجلس الأمن ،

"وقد استمع الى تقرير للأمين العام عن مساعيه الحميدة التي اضطلع بها بالاشتراك مع الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٠/٤٠ المؤرخ في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، من أجل تسوية مسألة الصحراء الغربية ،

"وقد أحاط علما بالموافقة المبدئية للمملكة المغربية والجيبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ، في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، على المقترحات المشتركة للأمين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ،

"وحرصا منه على تأييد هذه الجهود بغية إجراء استفتاء لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية ، تنظمه وتراقبه الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ،

١" - يقرر أن يأذن للأمين العام بتعيين ممثل خاص للصحراء الغربية ،

٣" - يطلب الى الأمين العام أن يقدم اليه ، في أقرب وقت ممكن ، تقريرا عن اجراء استفتاء بشأن تقرير مصير شعب الصحراء الغربية وعن الوسائل الواجب إعمالها بغية كفالة تنظيمه ومراقبته بواسطة الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ."

ملاحظات ختامية

١٥ - تشجع الأمين العام والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية بالمرحلة التي تحققت ، حتى الآن ، في إطار بعثة المساعي الحميدة التي تهدف الى التوصل الى حل سلمي لمسألة الصحراء الغربية وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٠/٤٠ ، وشعرا بالرضاء عنها .

١٦ - وقد تحققت المرحلة الحالية من مساعيهما من خلال عملية تمت على خطوات . فالى جانب الاتصالات المكثفة المذكورة آنفا ، كان هناك تبادل مستمر للرسائل الخطيئة

والشفوية بين الامين العام وطرفي النزاع . كما جرى تبادل تفصيلي للآراء بين الامين العام والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، من ناحية ، ومراقبي عملية تحقيق السلم وقادة البلدان الافريقية والاطراف المهمة الاخرى ، من ناحية ثانية .

١٧ - ومن السمات المشجعة التي اتسمت بها المفاوضات اعتراف كلا الطرفين بأن الهدف النهائي في الصحراء الغربية هو تمكين شعب الاقليم من ممارسة حقه في تقرير مصيره في استفتاء حر نزيه لا تعترضه أية قيود إدارية أو عسكرية . وقد اتفق الطرفان كلاهما على أن تقوم الامم المتحدة ، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، بالاشراف على وقف إطلاق النار وأن تكون مسؤولة عن تنظيم الاستفتاء المقترح وإجرائه وفقا للممارسات والمعايير الدولية المقبولة .

١٨ - وقد أحاط الامين العام علما بالتعليقات والملاحظات التي رافقت قبول الطرفين للمقترحات المتعلقة بالسلم . بيد أن الامين العام يرى في تلك المقترحات توازنا دقيقا للعناصر الجوهرية وحلا توفيقيا يستهدف التشجيع على حل مسألة الصحراء الغربية حلا عادلا ونهائيا . ولهذه الاسباب ، فهو يرى ان إعادة فتح باب التفاوض بشأن أي من العناصر التي وافق عليها الطرفان ، من حيث المبدأ ، ليس أمرا مستصوبا . كما أن الهدف الاسمي للامين العام وللرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية - وهو ما يبتغيه الطرفان أيضا - يتمثل في تهيئة الظروف التي تسمح لشعب الصحراء الغربية بممارسة حقهم في تقرير مصيرهم عن طريق استفتاء لا تعترضه أية قيود عسكرية أو ادارية .

١٩ - واستنادا الى قرار مجلس الامن ٦٢١ (١٩٨٨) ، شرع الامين العام ، فعلا ، في اجراء مشاورات مع الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، فضلا عن الطرفين ، بشأن الاسراع بتعيين ممثل خاص للامين العام للصحراء الغربية .

٢٠ - ويعرب الامين العام والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية عن أملهما في أن الطرفين ، وقد قبلا ، من حيث المبدأ ، المقترحات المتعلقة بالسلم سيواصلان إظهار الارادة السياسية اللازمة لتنفيذ تلك العملية بسرعة وبنجاح .
